سياسة تفعيل التشريعات الداعمة للامركزية

من إعداد:

ا.م.د ايناس رزاق كاظم

م.د منتظر فريد رمضان

تحت إشراف:

رئيس الجامعة ا.د حيدر عبد الامير مرهون

الجهة:

جامعة العين العراقية

اللجنة العليا لرسم السياسات الجامعية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جمهورية العراق

فهرس المحتوى

المقدمة

المفهوم العام

الرؤية

الرسالة

الأهداف

المبادئ

المبررات

الإطار التشريعي والقانوني

بنود السياسة:

أولاً: الهيكل التنظيمي لتطبيق اللامركزية

ثانياً: آليات التنفيذ

ثالثاً: مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)

رابعاً: إدارة المخاطر (Risk Management)

خامساً: التواصل والتوعية

سادساً: الأحكام الختامية

سابعاً: المساءلة والمحاسبة

ثامناً: التمويل والدعم

تاسعاً: آلية التظلم والشكاوى

عاشراً: المراجعة الدورية

المقدمة

تأتي هذه السياسة استجابة للتشريعات الوطنية وتعليمات وزارة التعليم العالي التي تدعو إلى تفعيل مبدأ اللامركزية في العمل الجامعي، بما يضمن سرعة اتخاذ القرار، ورفع كفاءة الأداء، وتمكين الكليات والأقسام من ممارسة صلاحياتها بمرونة وفعالية، دون الإخلال بمبدأ وحدة السياسة المؤسسية.

وقد أُعدت هذه السياسة استناداً إلى المقترحات المقدمة من كلية القانون والقسم القانوني لضمان مواءمتها مع الإطار القانوني والتشريعي للدولة.

المفهوم العام

- اللامركزية: نقل بعض الصلاحيات من الإدارة المركزية إلى الوحدات الأكاديمية والإدارية.
- الصلاحيات: مجموعة القرارات والإجراءات التي يتم تخويل الوحدات بها.
- التفويض: منح سلطة قانونية وإدارية محددة لفترة زمنية معينة.

الرؤية

جامعة رائدة تتبنى نظامًا إداريًا وأكاديميًا قائمًا على اللامركزية الرشيدة، يعزز الجودة، والشفافية، والمساءلة، ويسهم في رفع كفاءة المخرجات التعليمية والبحثية والإدارية.

الرسالة

تفعيل التشريعات الداعمة للامركزية من خلال أطر قانونية واضحة وآليات تنفيذية فعالة، تحقق التوازن بين تفويض الصلاحيات والرقابة المؤسسية، وتضمن تحسين الأداء بشكل مستدام.

عناصر الرسالة الرئيسية

- أطر قانونية واضحة وآليات تنفيذية فعالة
- التوازن بين تفويض الصلاحيات والرقابة المؤسسية
- ضمان تحسين الأداء بشكل مستدام

الأهداف

أهداف سياسة تفعيل التشريعات الداعمة للامركزية:

- تمكين الكليات والوحدات الإدارية من ممارسة صلاحياتها ضمن إطار قانوني منظم.
- تعزيز سرعة وكفاءة اتخاذ القرار بما يخدم جودة العملية التعليمية والبحثية.
- دعم مبدأ الشفافية والمساءلة في جميع المستويات الإدارية.
- ترسيخ مبدأ المشاركة الفاعلة في صنع القرار بين المركز والكليات/الأقسام.
- ضمان توافق التشريعات الداعمة للامركزية مع القوانين الوطنية والمعايير الدولية.

المبادئ

الشفافية:
وضوح الصلاحيات والإجراءات.

المساءلة:
ربط التفويض بالمتابعة والتقييم.

العدالة:
تكافؤ الفرص بين الكليات والأقسام في ممارسة الصلاحيات.

الاستقلالية المقيدة:
منح حرية اتخاذ القرار مع الالتزام بالسياسات العامة.

الاستدامة:
ضمان استمرارية العمل بكفاءة عبر تطوير السياسات.

المشاركة:
إشراك أصحاب المصلحة في صنع القرار.

المبررات

- توسع حجم الكليات والأقسام، مما يتطلب توزيع الصلاحيات.
- الحاجة إلى تسريع عملية اتخاذ القرار وتقليل البيروقراطية.
- دعم الشفافية وتعزيز المساءلة على جميع المستويات.
- تعزيز استقلالية الكليات والأقسام مع الحفاظ على وحدة الجامعة.
- تحقيق متطلبات الاعتماد الأكاديمي والمعايير الدولية في الحوكمة.

الإطار التشريعي والقانوني

يستند تفعيل التشريعات الداعمة للامركزية إلى مجموعة من الأطر القانونية والتشريعية التي تنظم عمل الجامعة وتحدد صلاحيات مكوناتها المختلفة.

المراجع القانونية والتشريعية

- قانون وزارة التعليم العالي.
- اللوائح التنظيمية الخاصة بالجامعات.
- التعليمات الخاصة بالحوكمة والإدارة الرشيدة.
- مقترحات كلية القانون والقسم القانوني كملحق داعم للسياسة.

بنود السياسة - الهيكل التنظيمي للامركزية

تتضمن بنود السياسة عدة محاور أساسية لضمان التطبيق الفعال للتشريعات الداعمة للامركزية.

أولاً: الهيكل التنظيمي لتطبيق اللامركزية

المستوى المركزي (الجامعة):

وضع السياسات العامة، الرقابة، والتقويم.

المستوى الكلي (الكليات):

ممارسة الصلاحيات الأكاديمية والإدارية المفوضة.

المستوى الجزئي (الأقسام والشعب):

تنفيذ العمليات اليومية وضمان تحقيق الأهداف المباشرة.

يتم توزيع الصلاحيات بشكل متوازن بين المستويات الثلاث بما يضمن سرعة اتخاذ القرار وتعزيز الشفافية والكفاءة في تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف.

الحوكمة

مجلس الجامعة:

بصفته الجهة العليا المشرفة على اعتماد السياسات وتوجيه السياسات.

رئاسة الجامعة:

الإشراف العام على تفعيل التشريعات وضمان اتساقها مع القانون.

كلية القانون والقسم القانوني:

تقديم الاستشارات القانونية وضمان مطابقة التشريعات المفعلة مع الإطار القانوني.

وحدة ضمان الجودة:

متابعة تطبيق السياسة وتقييم نتائجها بشكل دوري.

الكليات والأقسام:

تنفيذ الصلاحيات المفوضة ضمن نطاقها الإداري والأكاديمي مع الالتزام بالسياسات العامة.

آليات التنفيذ

ثانياً: آليات التنفيذ

1. وضع لائحة تفصيلية للصلاحيات المفوضة إلى الكليات والأقسام.
2. تنظيم ورش تدريبية للتعريف بالتشريعات وآليات العمل اللامركزي.
3. تطوير نظام إلكتروني لتوثيق الصلاحيات والإجراءات.
4. تفعيل قنوات تواصل فعّالة بين المركز والوحدات اللامركزية.

التحسين المستمر

اعتماد التغذية الراجعة

اعتماد التغذية الراجعة من الكليات والأقسام حول الصعوبات والتحديات.

تطبيق دورة التحسين المستمر

تطبيق دورة التحسين المستمر (Plan-Do-Check-Act).

مقارنة التجارب

مقارنة التجارب الداخلية مع الممارسات الدولية الناجحة.

إدخال تقنيات رقمية

إدخال تقنيات رقمية لدعم عمليات اتخاذ القرار وتبسيط الإجراءات.

المستوى التحسيني ومؤشرات الأداء الرئيسية

التحسين المستمر

- تطبيق دورة التحسين المستمر (Plan-Do-Check-Act).
- اعتماد التغذية الراجعة من الكليات والأقسام حول الصعوبات والتحديات.
- مقارنة التجارب الداخلية مع الممارسات الدولية الناجحة.
- إدخال تقنيات رقمية لدعم عمليات اتخاذ القرار وتبسيط الإجراءات.

مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs)

- نسبة القرارات التي تم اتخاذها على المستوى الكلي بدلاً من المركزي.
- سرعة إنجاز المعاملات بعد تطبيق اللامركزية.
- مستوى رضا الكليات عن استقلاليتها.
- مدى التزام الوحدات بالتشريعات القانونية.

إدارة المخاطر والتواصل والتوعية

إدارة المخاطر (Risk Management)

- المخاطر المحتملة: مثل تضارب القرارات بين الكليات، ضعف الرقابة، إساءة استخدام الصلاحيات.
- طرق التعامل معها: توحيد اللوائح، وجود نظام رقابة داخلية، تدريب الإداريين.

التواصل والتوعية

- آلية نشر السياسة داخل الجامعة (ورش تعريفية، نشر إلكتروني، كتيبات).
- ضمان وصولها لجميع الكوادر والطلبة إذا كانت مؤثرة عليهم.

الأحكام الختامية

المساءلة والمحاسبة

- أي إساءة استخدام للتفويض تعرض صاحبها للمساءلة وفق الأنظمة الجامعية.
- تقارير سنوية تربط بين مستوى الأداء واستمرار التفويض.
- سحب التفويض عند عدم الالتزام.

التمويل والدعم

- تخصيص موارد مالية لدعم استقلالية الكليات.
- تحديد حدود مالية للصرف على مستوى الكليات.
- الرقابة المالية المركزية لضمان الشفافية.

آلية التظلم والشكاوى

- يحق لأي كلية أو قسم الاعتراض على قرارات التفويض.
- تشكيل لجنة قانونية مختصة للنظر في الشكاوى.
- ضمان البت في الشكاوى خلال مدة محددة.

المتابعة الدورية

- مراجعة هذه السياسة والتشريعات المرتبطة بها كل ثلاث سنوات أو عند حدوث تغييرات جوهرية في التشريعات الوطنية.
- رفع تقارير سنوية من قبل الكليات إلى رئاسة الجامعة حول مستوى تفعيل اللامركزية.
- إشراك كلية القانون والقسم القانوني في أي تعديل أو تطوير.

سريان السياسة

تُطبق هذه السياسة اعتبارًا من (تاريخ) وتكون سارية المفعول على أن لا تتعارض مع الضوابط والتعليمات والقوانين النافذة (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي) وتلتزم جميع الكليات بها دون استثناء.